

الباب الثامن

مشاريع السكك الحديدية

البحوث الهندسية

اختيار الطريق :

إذا ما تم بحث موضوع إقامة خط حديدي من الوجهة الاقتصادية وتحدد رأس ماله أو بمعنى آخر التكاليف الإنشائية للكيلومتر الواحد يقوم المهندس بعمل مباحثه لاختيار الطريق الموافق فإذا كان الخط يسير خلال منطقة أهلة بالسكان فلا يكون الخط مجدياً إلا إذا مر ببلدان خاصة في المنطقة تعتبر النقاط الحاكمة له وكلما اقتربت هذه النقاط الحاكمة كان الخط أكثر تحديداً والمناطق الأهلة بالسكان لا تفتقر في العادة إلى خرائط مساحية كمنثورية لذا فإن الخط يحدد عليها بالتقريب أولاً ثم يدرس على الطبيعة أملاً في تحسين موضعه .

أما إذا كانت النقاط الحاكمة متباعدة اتسعت المناطق بينها وكثرت الحلول بحيث يصبح من الضروري بحث المناطق بأكملها للاهتمام إلى الحل الأوفق من الوجهة الاقتصادية . فإن لم يكن لهذه المناطق خرائط قديمة رسم الخط عليها أثناء المرور في الطبيعة وربما عدل أكثر من مرة على الطبيعة أيضاً . والحالة العامة هي حالة مرور خط حديدي بمناطق غير أهلة بالسكان لا توجد بها نقط حاكمة إلا تلك التي قد تحددها مجموعة المجارى المائية في المنطقة أو التي تكون لها ميزات طوبوغرافية خاصة وذلك للوصول إلى مناطق زراعية أو صناعية وراءها . وفي هذه الحالة يحتاج الأمر إلى دراسة طوبوغرافية للمنطقة دراسة وافية للاسترشاد إلى الحل الأوفق .

المساحة الوسطى لاختيار الطريق :

الغرض من هذه المساحة الاستطلاعية هو إمكان تعيين الخط المحتمل على خريطة المساحة أو على الأرض نفسها أو عليهما معا وذلك لاتباعه في عمل المساحة التفصيلية . فإذا لم تكن للمنطقة خرائط مساحية رسمت كروكيات بدلها وعين الخط عليها وعملت كروكيات مكبرة للنقط الحاكمة . وتحدد في هذه المرحلة مواقع الخيام ووسائل النقل وغيرها من التسهيلات . ولهذه المساحة الاستطلاعية غرضان :

الأول : بحث المناطق الواقعة بين النقاط الحاكمة بحثاً عاماً للتعرف عليها وذلك من أجل اختارها إلى منطقة أو اثنتين يحتمل أن يخترقهما الخط فيما بعد . فإذا كان لهذه المناطق خرائط مساحية

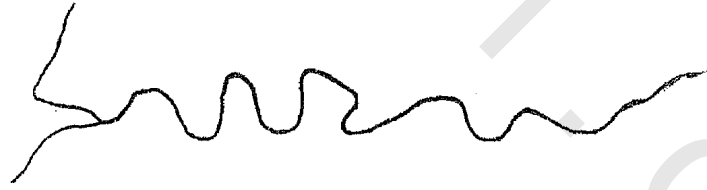
واقفية استغنى عن هذه العملية وعين موضع الخط بالتقريب على الخريطة رأساً . وإن لم تكن هناك خرائط مساحية فأول ما يعمل به المهندس هو بحث كيفية تصرف المجارى المائية فى المنطقة لارتباط ذلك بطوبوغرافيتها . فترسم كروكيات لها على ورق المربعات تبين المجارى الرئيسية وفروعها وبمعلومية مناسبة بمضى النقط على هذه المجارى والفروع يمكن رسم خطوط الكنتور على وجه التقريب . ويجدر بمن يقوم بهذه العملية أن تكون له دراية كافية بالجيولوجيا وعلاقتها بالطوبوغرافيا .



شكل نمرة (٩٩)

فمثلاً إذا كان النهر يسير فى واد وكانت أفرعه اليمنى أقل انفراجاً من أفرعه اليسرى دل ذلك على أن جانبه الأيمن أكثر انحداراً من جانبه الأيسر انظر الشكل نمرة (٩٩) .

وإذا كان مجرى النهر ملتوياً دل على أنه يسير فى واد مسطح انظر شكل نمرة (١٠٠) وإن كان مجراه مستقيماً دل على أنه يسير فى أرض منحدرة وهكذا .



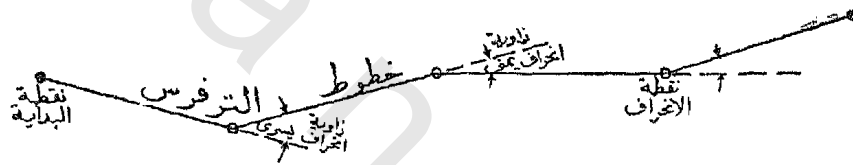
شكل نمرة (١٠٠)

وطبيعى عند بحث المنطقة بين نقطتين حاكيتين أن يتبع الطريق المباشر بينهما والمستقيم إن أمكن أملاً فى إيجاد حل موافق . ويحسن دراسة المناطق المجاورة من الناحيتين لاحتفال التجاء الخط إليها . ويجب أن يعطى المهندس ضمن تعليماته فكرة عن التكاليف المسموحة للكيلومتر الواحد إذ ليس أسهل من إقامة خط حديدى من الدرجة الأولى بين بلدين إذا ضربنا صفحاً عن التكاليف الباهظة التى قد يتكلفتها الكيلومتر من مثل هذا الخط . فبمعلومية ذلك يستطيع المهندس أن يختزل أكثر الطرق المحتملة ويهتدى إلى الطرق الأكثر ملاءمة . والخط لا يكون رخيصاً إلا إذا تأبط الأرض إذ يقل الحفر والردم . وليس من الروية إذا كان انحدار واد ما ١٠ ٪/ مثلاً أن يعمل انحدار الخط ٦ ٪/ أى

أقل من انحدار الوادى بل الأفضل أن يعمل أكبر منه لاحتمال زحزحة الخط لتفادى إقامة الأعمال الصناعية كالكبارى والنفق وخلافها .

الثانى : عمل بحوث دقيقة لتعيين موضع خط التفرس الذى يتبع فى عمل المساحة التفصيلية . ويجب أن يختار موضعه بحيث يكون فى منتصف المنطقة لاحتمال انحراف الخط لإحدى الناحيتين .

والتفرس هو مجموعة من الخطوط المتتالية يتصل الواحد منها بالذى يليه فى نقطة تعرف بنقطة الانحراف صانعاً معه زاوية تسمى زاوية الانحراف وتقاس أطوال هذه الخطوط من البداية . وتعين نقط الانحراف على الطبيعة وكذا نقط المسكومتات بدق أو تاد طويلة فى مواضعها قطرها خمسة سنتيمترات وتميز نقط الانحراف عن سواها بلوحات من الخشب طولها ٢٠ سنتيمتراً تدق فى الأرض إلى يمين النقطة وعلى بعد خمسة سنتيمترات منها وتميل فى اتجاهها ويكتب على سطحها الظاهر كيلو مترات النقطة . أما زاوية الانحراف فتقاس بالثيودوليت وهى عبارة عن الزاوية المحصورة بين امتداد الخط السابق واتجاه الخط التالى انظر شكل نمرة (١٠١) وتدون فى المذكرات كزاوية انحراف يعنى أو يسرى وذلك تبعاً



شكل نمرة (١٠١)

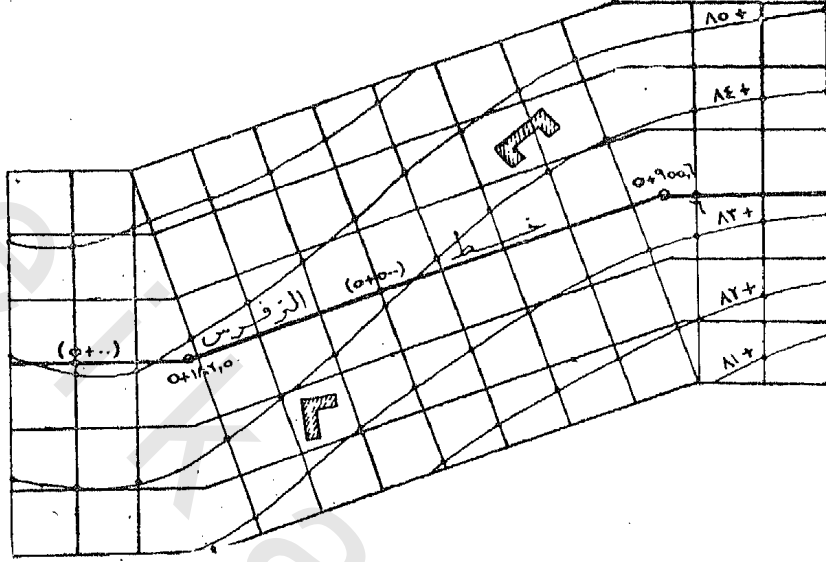
لانحراف الخط التالى إلى يمين امتداد الخط السابق أو إلى يساره . وتؤخذ مناسب خط التفرس عند الأوتاد وعند نقط التغيير فى سطح الأرض . ثم يرسم القطاع الطولى لها أولاً بأول للاستدلال منه على الانحدار المناسب إذ ربما كان من الروية تعديل خط التفرس فى هذه المرحلة . فإذا ظهر أن خط التفرس موافق اتبع فى عمل المساحة التفصيلية .

المساحة التفصيلية :

الفرض من هذه المساحة هو عمل خرائط طبوغرافية وافية لمناطق الطرق المقترحة من أجل توقيع الخط عليها . وإذا كان الفرض من البحث الاستطلاعى للمنطقة هو اختزال الطرق إلى اثنين أو ثلاث فإن الفرض من المساحة التفصيلية هو اختزال هذه الطرق إلى طريق واحد وذلك بمقارنة انحداراتها الحاككة وأطوالها وأقطار منحنياتها ومقدار الحفر والردم والأعمال الصناعية كالكبارى والنفق وغيرها وتربة أساساتها .

وتعمل المساحة التفصيلية بعرض ٥٠٠ متراً فى العادة وبعرض أكبر إذا كانت الأرض منبسطة وأقل إذا كانت جبلية وتستنتج مواضع الخطوط الكنتورية بإيجاد مواقعها على الاتجاهات المتعامدة

المقامة من النقط الهندسية ونصف الهندسية إن دعا الحال إلى ذلك . أنظر شكل نمرة (١٠٢) وتوقع في نفس الوقت جميع التفصيلات من منشآت وطرق ومجاري مائية وخلافها .



شكل نمرة (١٠٢)

والغرض من المساحة التفصيلية هو إعداد الخرائط الآتية :

(١) خريطة طبوغرافية عامة مقاس ٢٠٠٠٠ : ١ أو ٢٥٠٠٠ : ١ مبين عليها الخطوط الكنتورية .

(٢) خريطة طبوغرافية كنتورية مقاس ٢٠٠٠ : ١ أو ٥٠٠٠ : ١ مبين عليها جميع التفصيلات بالمنطقة .

التخطيط :

والآن إذ أعدت الخرائط الطبوغرافية تأتى عملية التخطيط فيضع المهندس نصب عينيه حالتين قصويتين الأولى خط من الدرجة الأولى يتألف من مستقيمات طويلة تتصل ببعضها بأجزاء قصيرة من منحنيات سهلة وهذه الحالة لا تصلح إلا إذا كانت طبيعة الأرض نواقي ذلك . والثانية خط يتألف من منحنيات حادة تتبع طبوغرافية الأرض وتتصل ببعضها بمستقيمات قصيرة . وفيما بين ذلك تتدرج الحلول .

فإذا قصد أن يكون الخط من الدرجة الأولى أى يتكون في غالبيته من مستقيمات طويلة يؤتى بخيط من الحرير الأسود ويفرد على الخريطة من نقطة البداية ويحرك على الخطوط الكنتورية فيدراسة المواقع المختلفة للخيط يمكن الاستدلال على أنسبها وذلك إلى نقطة يحسن الانحراف بعدها وهكذا تعين مواقع الخطوط المستقيمة . وتوصل هذه الخطوط ببعضها بواسطة منحنيات وذلك بالاستعانة بقطعة من ورق الشفاف

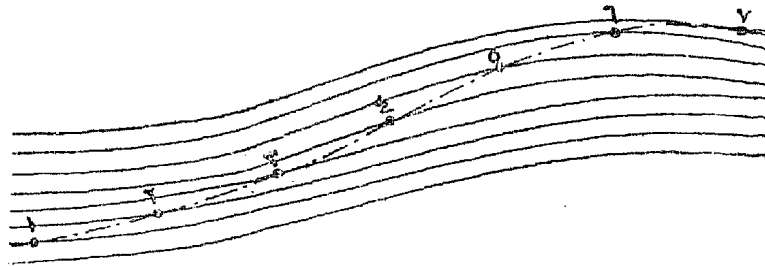
مرسوم عليها من نفس المركز ولنفس مقياس الرسم منحنيات مختلفة الأقطار وبوضع هذه بين المستقيمتين يختار أنسبها .

أما إذا كان الخط يشكون في غالبيته من منحنيات توضع المنحنيات الشفافة أولا على أجزاء الطبوغرافيا في المواقع الملائمة ويختار أنسبها بعد دراسة تأبطها لخطوط الكنتور ثم يوصل هذه بمستقيمتين تمسها .

ويحسن في كل الحالات أن تكون المستقيمتين أطول ما يمكن وأن يتفادى عمل منحنيات عكسية على قدر المستطاع وأن يكون البعد بين منحنيين متعاكسين يساوى على الأقل نصف مجموع منحنيي انتقالها مضافا إليه عشرين مترا . راجع باب منحنيات الانتقال . وإذا احتوى الخط في جزء من الانحدار الحاكم على منحنى قل الانحدار في ذلك الجزء بما يعادل مقاومة الانحناء وإذا احتوى على نفق قل الانحدار الحاكم في النفق بمقدار الخمس وذلك في طول النفق وفي طول آخر قبله من جهته السفلى يعادل طول قطار . وليس من الروية تعديل انحناء جزء من الخط إذا كان ذلك يكلف إقامة أعمال صناعية لا مبرر لها طالما كانت هناك منحنيات بنفس القطر على الخط .

ويجب على المهندس قبل البدء في مد الخط على اللوحة الطبوغرافية أن يراعى نقطا عدة .
فأولا : يجب عليه دراسة النقط الحاكمة فبمعلومية الفرق بين منسوبي نقطتين متعاقبتين تتعين له الانحدارات المتوسطة بينها وبدراسة تغيرات السطح تتعين له الانحدارات الجزئية فمثلا إذا كان الفرق بين نقطتين حاكمتين يعطى انحدارا متوسطا مقداره ٠.٥ ٪ فقد لا تسمح الطبيعة بأخذ هذا الانحدار بين النقطتين وقد يكون من الملائم للطبيعة أخذ انحدارات ٠.١٠ ٪ مثلا لجزء من الطريق ٠.٨ ٪ لجزء آخر ثم ٠.٣ ٪ لجزء ثالث وأفقيا في الجزء الباقي وهكذا وذلك حتى يتأبط الخط الأرض على قدر المستطاع .

وإذا كانت خطوط الكنتور تسير متوازية على وجه التقريب كما هو مبين في الشكل نمرة (١٠٣) وكان مقياس الرسم ١ : ٢٠٠٠ مثلا وكان الفرق بين الكنتور والذي يليه نصف متر فالوصول من كنتور إلى آخر بانحدار مقداره ٠.٨ ٪ مثلا .



شكل نمرة (١٠٣)

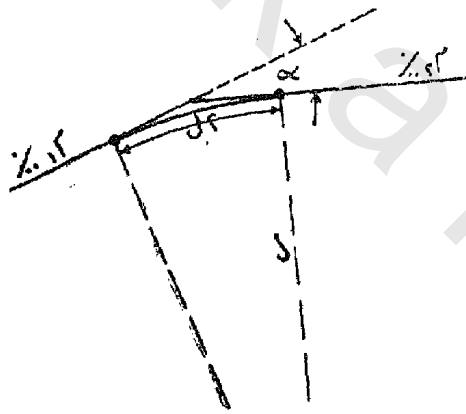
يلزمنا أن نسير مسافة مقدارها $\frac{1}{2} \div 0.8\% = 6250$ متراً
وحيث أن مقياس الرسم ١ : ٢٠٠٠ إذن تساوى هذه المسافة على الخريطة

$$6250 \times \frac{1}{2000} = 3125 \text{ سنتيمتراً}$$

فيفتح الفرجار فتحة مقدارها ٣١٢٥ سنتيمتراً وبوضع سن الفرجار على النقطة ١ تتعين
النقطة ٢ على الكنتور التالي ثم ٣ ، ٤ ، ٥ وهكذا أى يفتح الفرجار فتحة تساوى الفرق بين
منسوب الكنتورين مضروباً في مقياس الرسم ثم مقسوماً على الانحدار .

وثانياً : يجب عليه دراسة مواقع المحطات وأطوالها والانحدارات المسموحة بها داخل حدودها .
ولعرفة أطوال المحطات يلزم دراسة المنحنيات الرأسية .

إذا وقعت محطة على أحد الميول التخطيطية وكان ذلك الميل أكبر من الانحدار المقابل لمقاومة السير
وجب تخفيضه في طول المحطة وجعله 0.25% أو أقل . ولا يجمل بنا أن نترك الخط في هذه الحالة (١)



منكسراً بل نوصله بمنحن رأسى يعمل على هيئة منحنى
انتقال في بعض السكك الحديدية أو على هيئة قطع مكافئ
أو منحنى دائرى وهو الشائع .

فإذا كانت زاوية الانفرج تساوى « (٢) انظر
شكل نمرة (١٠٤) .

$$\text{كانت ظا } \alpha = \frac{\text{الفرق بين الميلين}}{1000} = \frac{0.2 - 0.25}{1000}$$

شكل نمرة (١٠٤)

حيث 0.2% كـ 0.25% ميلى الانحدارين .

$$\text{ولكن ظا } \alpha = \frac{\text{الطول الذى يحصل فيه الانحناء}}{L} = \frac{0.2 - 0.25}{1000}$$

$$\therefore L = \frac{0.2 - 0.25}{1000} \times 1000$$

وتؤخذ L من ٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠ متر في الخطوط الرئيسية وتقل عن ذلك في الخطوط الفرعية
وكذلك عند مداخل المحطات التى تقف فيها القطارات في الخطوط الرئيسية حيث تصل إلى ٢٠٠٠ متراً
وفي هذه الحالة تصبح $L = 0.2 - 0.25$.

وطول المحطة هو الطول الواقع بين الإبرتين المتطرفتين على الخط الرئيسى وذلك في حالة الخط المستوى .
أما إذ وقعت المحطة على انحدار مخفف إلى 0.25% أو أقل وكان يتصل من جانبيه بانحدارين آخرين لزم

(١) وفي الحالات الشبيهة عند مواضع تقابل الانحدارات الأخرى .

(٢) « زاوية صغيرة جداً .

زيادة الطول السابق من الجانبين بطول نصف المنحنى الموصل بين الانحدارين أى زيادة الطول
(١٢ + ٢٢) - ٢٢ مترا .

حيث ١٢ ٪ ٦ ٪ الانحدارين الخارجيين .
٢ ٪ الانحدار داخل طول المحطة .

وثالثاً : قد تكون هناك نقط ثانوية حاكمة تظهر أثناء التخطيط كمنخفض بين سلسلة ارتفاعات
أو كجزء ضيق من مجرى نهر فبإصرار الخط بهذه المواقع الجديدة وتعديل التخطيط ليتفق
مع ذلك قد تقل التكاليف قلة تبرر الالتجاء إلى هذا التعديل . ويستحسن أن يستعان فى
إجراء التعديلات بالقطاع الطولى لخط التفرس .

ورابعاً : إذا كان الخط يسير فى محاذاة نهر فيجمل بالمخطط أن يضع الخط خارج منطقة الفيضان
صوناً للجسور من أن تطفى عليها المياه وتهدمها .

وخامساً : مفاداة المرور فى الأراضى الرخوة بالالتفاف حولها إذ الجسور والقطوع فى مثل هذه
الأراضى تتطلب إقامة أعمال واقية خاصة تزيد من تكاليف الخط .

وأخيراً قد توافق الخطوط السكتورية فى بعض الأجزاء ضرور الخط بها ومع ذلك يفضل حيددها
لدواعى موضعية وذلك خشية زيادة التكاليف لاحتواء هذه الأجزاء على عقارات ثمينة أو أراض ذات قيمة .
وعلى كل حال فبالتمرين يستطيع المخطط أن يدرك شكل القطاع الطولى وذلك بنظرة واحدة إلى
خطوط السكتور التى يقطعها الخيط وذلك يمكنه من إجراء التعديلات بغاية السهولة .

القطاع الطولى :

بعد الانتهاء من توقيع الخط على الخريطة الطبوغرافية يقوم المهندس بعمل القطاع الطولى على ورق
المربعات وذلك بمقياس ١ : ٢٠٠٠ أو ١ : ٥٠٠٠ للطول ٦ : ١ : ٢٠٠ للارتفاعات ثم يوقع
الخط على هذا القطاع بالاستعانة بالخيط الأسود . ويراعى أن تعمل انحداراته بحيث تتفق مع قيمة الخط .
وتعبر المسافات الرأسية بين مناسيب الخط ومناسيب سطح الأرض عن ارتفاعات الجسور والقطوع
وتحسب الكميات من هذه الارتفاعات وتدرس كيفية توزيعها ومقدار النقل الزائد وكذا القرض
والاستهلاك . ومن ذلك يستطيع المهندس أن يقوم بتعديل انحدارات الخط لتصبح تكاليفه أقل
يمكن ذلك بتعديل كميات الحفر وتحسين التوزيع إلى غير ذلك من التنقيحات . فإن كانت لا تزال
هناك نقط على الخط تستدعى التحسين فلا مناص من الرجوع إلى الخريطة الطبوغرافية إذ بتعديل
التخطيط عند تلك النقط وذلك بزحزحته قليلاً ذات اليمين أو ذات اليسار قد تقل القطوع والجسور .

وعلى كل فيجب أن يراعى المخطط النقط الآتية :

(١) ملافاة القطوع والجسور العالية .

- (٢) تساوى كميات الحفر والردم على قدر الإمكان .
(٣) جعل النقل الزائد أقل ما يمكن .
(٤) تلافي إقامة كبارى أو أعمال صناعية ذات كلفة .
فاذا تم ذلك ولم يكن هناك نقل زائد أو أعمال صناعية كانت نفقة الخط عبارة عن تكاليف الحفر فقط وتتوقف هذه النفقة إذن على مادة الحفر فى القطوع .

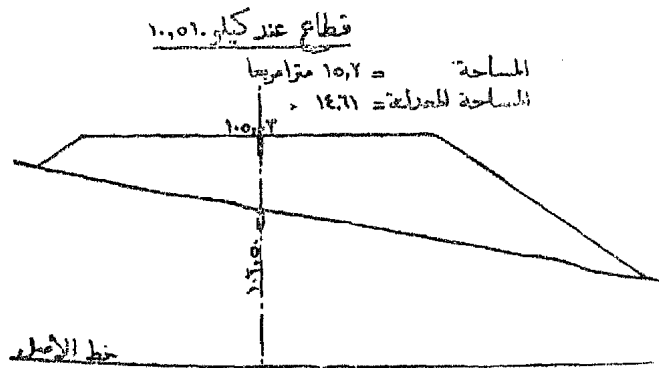
نتائج : :

يحسن دائماً عند عمل التخطيط أن يبدأ بتوصيل النقاط الحاكمة ببعضها بخطوط من الدرجة الأولى أى بخطوط مباشرة ذات انحدارات سهلة ثم بعد ذلك يعدل التخطيط بزيادة الانحدارات فى بعض أجزائه وتعديل التخطيط فى البعض الآخر ليقبل الحفر والردم وهكذا إلى أن نتحصل على خط توازى تكاليف الكيلومتر منه التكاليف المسموحة فيكون هذا هو التخطيط الموافق .
بعد ذلك يرسم القطاع الطولى للتخطيط النهائى على النحو المبين فى شكل نمرة (١١٤) وتوضح عليه الأعمال الصناعية من كبارى وبزايخ وحيطان ومحطات وخلافها .

القطاعات العرضية :

ثم ترسم القطاعات العرضية للخط بالاستعانة بأرانيك أساس السكة كما جاء بالباب الثالث . وتؤخذ هذه القطاعات على أبعاد من بعضها تكفى لحساب الحفر والردم بدقة . وتكون على وجه التقريب كما يأتى :

- (١) فى الأراضي المنبسطة : من ٢٥ — ٣٠ متراً فى الخطوط المستقيمة .
ومن ٥ — ١٠ متراً فى المنحنيات .
(٢) فى الأراضي الجبلية : عشرة أمتار وأحياناً خمسة فى الخطوط المستقيمة .



شكل نمرة (١٠٥)

ومن ٥ - ١٠ متر في المنحنيات .

وترسم هذه القطاعات على ورق المربعات لمقياس ١ : ١٠٠ أو ١ : ٢٠٠ ويبين عليها خط الأصل وسطح الأرض بالحبر الأسود ويهش الأخر إذا كانت التربة صخرية ويترك بدون تهشير إذا كانت الأرض عادية . ويوضح المحور ويكتب عليه منسوب سطح الأرض ومنسوب أساس السكة انظر شكل نمرة (١٠٥) .

الانتفاخ المادة في حالة الجسور :

ثم تحسب المساحات بالطرق المعروفة أو تقاس بالبلانيمتر وهو الأفضل وتكتب بجوار القطاع . فإذا كان القطاع جسراً عدلت مساحته تبعاً للانتفاخ مادته ولتوضيح ذلك نقول إن كل السواد على الإطلاق تزداد في الحجم إذا استخرجت من القطوع فإذا أقيمت في الجسور وأعطي الوقت الكافي لانضغاطها نتيجة الحركة فوقها فإنها تقل في الحجم ومنها ما يبقى حجمه بعد الانضغاط أكبر من حجمه قبل الحفر ومنها ما ينقص عنه . وعلى العموم فإن الزيادة تكثر في حالة الصخر وتقل في حالة المواد الترابية ونذكر في الجدول الآتي معامل الانتفاخ لبعض المواد .

المادة	معامل الانتفاخ قبل الانضغاط	معامل الانتفاخ بعد الانضغاط
حجارة كبيرة	١,٥٠	١,٤٠
حجارة صغيرة	١,٧٠	١,٣٥
طباشير	١,٨٠	١,٤٠
تراب	١,٢٠	٠,٩٠
رمل رفيع	٠,٩٥	٠,٨٩
زلط	١,٠٠	٠,٩٢

وحيث أن المواد التي نصادفها في الجسور قد تختلف كثيراً عن هذه المواد . من أجل ذلك يحسن عمل التجارب العملية في كل حالة لتقدير معامل انتفاخ كل مادة إذ يلزم تعديل مساحة قطاع الجسر بمقدار معامل الانتفاخ وذلك عند تقدير الحجم اللازم من القطوع للماء الجسور . فمثلاً إذا كانت مساحة قطاع جسر ما ١٥٢ متر مربعاً وكان معامل الانتفاخ ١,٠٤ فإن مساحة القطع اللازم للماء هذا الجسر $152 \div 1.04 = 146.1$ متراً مربعاً . وبعد الانتهاء من تعديل مساحات الجسور تكتب المساحات كلها وأبعادها عن بعضها في الجدول الآتي :

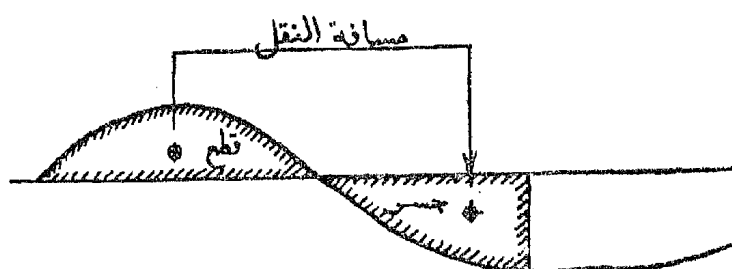
ملحوظات	التوزيع			حجم م ^٣		مسافة متر	مساحة متوسطة م ^٢		مساحة م ^٢		كيلو مترات
	مع النقل		في نفس القطاع	جسر	قطع		جسر	قطع	جسر		
	قطع	جسر									
كيلو مترات = ٠.٥٢ ر نصف الكمية	٤٧٥			٤٧٥		١٠	٤٧ر٥		٧٠		٠.٠٠٠
	٩٤٥			٩٤٥		٣٠	٣١ر٥		٢٥		٠.٠١٠
	١٠٢٠			١٠٢٠		٣٠	٣٤ر٠		٣٨		٠.٠٤٠
	٩٠٠			٩٠٠		٣٠	٣٠ر٠		٣٠		٠.٠٧٠
	٣١٠		٤٠	٣٥٠	٤٠	٢٠	١٧ر٥	٢	٣٠		٠.١٠٠
		١٤٠	٥٠	٥٠	١٩٠	٢٠	٢ر٥	٩ر٥	٥	٤	٠.١٢٠
		٤٠٠			٤٠٠	٢٠		٢٠ر٠		١٥	٠.١٤٠
		٥٥٠			٥٥٠	٢٠		٢٧ر٥		٢٥	٠.١٦٠
										٣٠	٠.١٨٠

حساب الحجم :

يكتفى عند حساب الحجم بأخذ متوسط القطاعين على الجانبين مضروباً في المسافة بينهما ولا داعي لاستعمال قوانين أخرى أكثر ضبطاً كقانون سيمسون وخلافه طالما سطح الأرض مأخوذ من واقع الخريطة الطبوغرافية .

مسافة النقل بالحساب :

مسافة النقل تساوي البعد بين مركز ثقل القطع ومركز ثقل الجزء من الجسر الذي يملأ هذا القطع انظر شكل نمرة (١٠٦) . ويمكن للسهولة اعتبار مركز الثقل واقعاً عند منتصف الكمية .



شكل نمرة (١٠٦)

ولاستنتاج مسافة النقل من الجدول السابق نقول إن لدينا كمية حفر مقدارها ٣٦٥٠ م^٣ عند الكيلو ١٢٠٠. ولإيجاد كيلو مترات نصف الكمية أى كيلو مترات المقدار ١٨٢٥ م^٣ نقول إن لدينا عند الكيلو ٠٤٠ حفر مقداره ٤٧٥ + ٩٤٥ = ١٤٢٠ م^٣.

وهذا يكمله مقدار ٤٠٥ م^٣ تحفر فى مسافة $\frac{405}{10.3} \times 30 = 12$ متراً. وإذن فكيلو مترات

مركز ثقل القطع يقع عند كيلو ٠٤٠ + ٠١٢ = ٠٥٢ م.

وبالمثل يمكن استنتاج كيلو مترات مركز ثقل الجزء من الجسر الذى تملؤه الكمية ٣٦٥٠ م^٣.

ويكون البعد بين مركزى الثقل هو عبارة عن مسافة النقل.

ولست مسافة النقل المحسوبة بهذه الطريقة هى المسافة المضبوطة إذ لا يقع مركز ثقل الجزء من

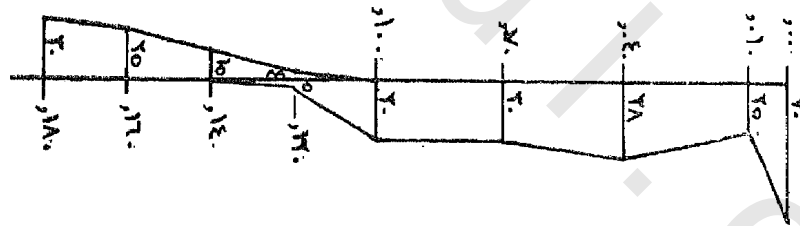
القطع أو الردم فى موضع نصف كميته وإنما هو تقريب يستعمل كثيراً فيعطى فى غالب الأحيان نتيجة لا بأس بها.

وهناك طريقتان بيانيتان لتعيين مسافة النقل بالضبط.

الأولى : طريقة منحني التوزيع المساحى mass profile.

وتتلخص فى رسم منحني قاعدته محور الخط الحديدى وإحداثياته مساحات القطاعات فإذا كان القطاع

حفرًا رسم إحداثى القطاع من أعلا وإن كان ردمًا رسم من أسفل وهكذا كما هو موضح فى الشكل نمرة (١٠٧).



شكل نمرة (١٠٧)

منحني التوزيع المساحى

وتعبر المساحة بين قطاعين عن كمية الحفر أو الردم بينهما. ويحسن لتساوى الحفر والردم على طول

الخط أن تتساوى المساحات فوق الخط مع المساحات تحته. ويحسن عند التوزيع مراعاة أن تكون مسافات النقل أقل ما يمكن.

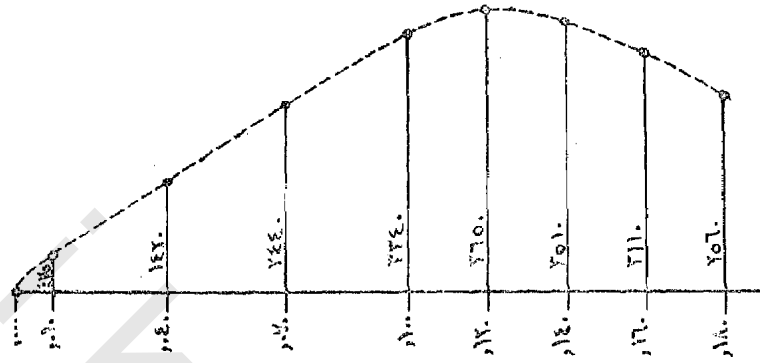
ولإيجاد مركز ثقل القطع نأخذ العزوم لمساحاته حول أى نقطة. وبالمثل نأخذ العزوم لنفس المقدار

من الردم لإيجاد مركز ثقله أيضاً فتكون مسافة النقل هى البعد بين مركزى الثقل. وواضح أن هذه

الطريقة تعطى مسافة النقل بالضبط.

الثانية : طريقة منحني التوزيع الكلى mass curve.

منحنى التوزيع السكى هو منحنى قاعدته محور الخط الحديدى وإحداثياته عند أى نقطة عبارة عن كمية الأتربة حتى تلك النقطة وبمعبر رياضى هو تكامل منحنى التوزيع المساحى . وبين فى الشكل نمرة (١٠٨) منحنى التوزيع السكى للمثال السابق ويتضح منه أن كمية الحفر عند البداية صفرا وعند الكيلو

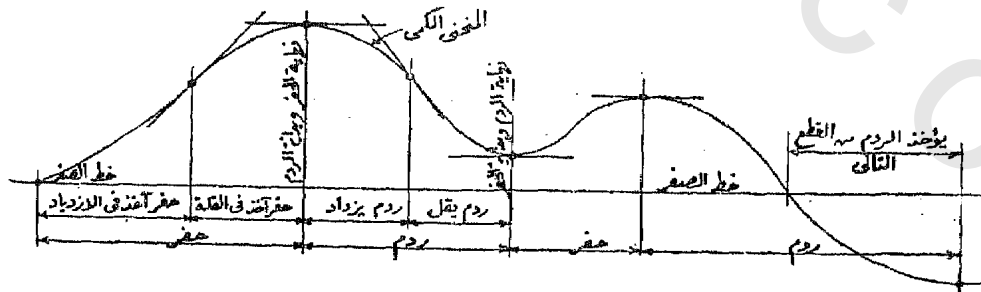


شكل نمرة (١٠٨)

منحنى التوزيع السكى

٠.١٠ ر. يصبح مالدينا من مادة ٤٧٥ م^٣ وعند الكيلو ٠.٤٠ ر. تزداد كمية المادة كلها إلى ١٤٢٠ م^٣ وعند الكيلو ١.٢٠ ر. يكون مالدينا من مادة قد بلغ ٣٦٥٠ م^٣ وهو نهاية الحفر تقريباً . فإذا وصلت الإحداثيات بمنحنى أمكن استنتاج أطول إحداثى وهو الموضع الذى ينتهى عنده الحفر بالضبط (كيلو ١.٢٠ ر. على الرسم) وهذا هو نفس الموضع الذى يتساوى عنده إحداثى المساحة للحفر والردم فى منحنى التوزيع المساحى .

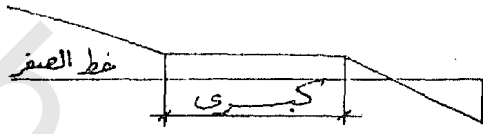
وإذا أخذ ميل منحنى التوزيع السكى فى الازدياد دل ذلك على أن كميات الحفر آخذة فى الازدياد المضطرد وإن قل الميل دل على أن كميات الحفر آخذة فى القلة وإذا وصل الميل إلى صفر دل ذلك على أننا وصلنا إلى نقطة نهاية حفر وبداية ردم أو بالعكس . أنظر شكل نمرة (١٠٩) .



شكل نمرة (١٠٩)

وإذا قطع المنحنى خط الصفر دل ذلك على أن المادة قد تعادلت حتى تلك النقطة أى تساوى حفرها ورمدها . وإذا انخفض المنحنى عن خط الصفر دل ذلك على أننا فى احتياج إلى مادة نجلبها من الجزء التالى وهكذا .

وعلى العموم فإنه إذا كان ميل المنحنى التوزيع الكمي موجبا دل ذلك على حفر وإذا كان سالبا دل على ردم وإن كان صفرا دل على نهاية حفر وبداية ردم أو العكس وإن كانت الإحداثيات موجبة دلت على وجود المادة وإن كانت سالبة دلت على الاحتياج إلى مادة .



وإذا سار المنحنى أفقيا لجزء من طول الخط دل على أن الخط يتأبط الأرض في ذلك الجزء أو دل على وجود أعمال صناعية ككوبرى أو خلافة لا تحتاج في إقامتها إلى أتربة .



شكل نمرة (١١٠)

وإذا انتهى المنحنى بحيث كان له إحداثى موجب دل ذلك على وجود مادة زائدة يقتضى استهلاكها . وإذا انتهى بإحداثى سالب دل على الحاجة إلى مادة يتحتم اقتراضها . وفي كلتي الحالتين يحسن أن يعدل التخطيط إن أمكن لتلافى حدوث ذلك . انظر شكل نمرة (١١٠) .

النقل المسموح والنقل الزائد :

عند وضع شروط العطاء لإقامة أساس سكة حديدية تحدد مسافة النقل المسموح وهى المسافة التى ينتقل دونها المتر المكعب من الحفر فإذا زاد النقل عن هذه المسافة سمي بالنقل الزائد . ويحدد سعر النقل الزائد على أساس سعر النقل المسموح مضاف إليه تكاليف النقل عن كل خمسين مترا زيادة أو أكثر وذلك حسب الاتفاق .

مسافة النقل المسموح :

يتحدد طول النقل المسموح تبعا لطريقة النقل ونوع مادة الحفر وكذا مدى اتساع العملية . فإذا كانت كميات الحفر المنقولة لا تكاد تجزى المقاول نفقات إحضار آلات الحفر والقاطرات والعربات حتى الأخيرة منها فقط روى أن تكون مسافة النقل المسموح صغيرة من ١٥٠ — ٣٠٠ مترا . أما إذا استعملت القاطرات فى العملية كبرت مسافة النقل المسموح ووصلت إلى كيلو متر وزيادة . وإذن يحسن إغفال بند النقل الزائد فى الأحوال التى تكون فيها كميات الحفر كبيرة ومدى محدود .

سعر مسافة النقل :

ذكرنا قبلا أن سعر الحفر يتوقف على مسافة النقل فإن زادت هذه عن مسافة النقل المسموح زاد السعر بازدياد مسافة النقل الزائد . وهناك حد لذلك تتساوى فيه تكاليف المتر المكعب من الحفر المنقول

لمسافة النقل الزائد مع تكاليف استهلاك متر مكعب وتكاليف اقتراض متر مكعب بدله عند حد النقل .
فمثلا :

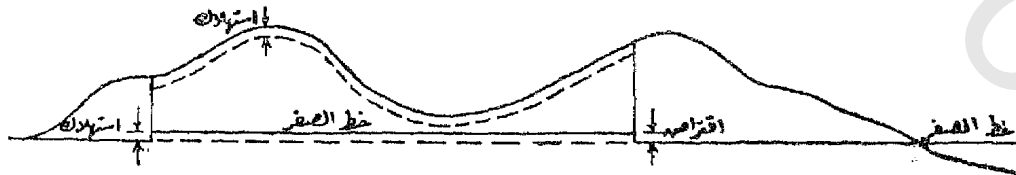
إذا كان سعر حفر المتر المكعب وردمه في حدود النقل المسموح $= ٥$ قروش صاغ
وكان سعر استهلاك المتر المكعب من الحفر أى ردمه خارج حدود السكة $= ١$ قرش صاغ
فإن نفقات استهلاك المتر المكعب $= ٥ + ١ = ٦$ قروش صاغ .
ولنفرض أن تكاليف اقتراض المتر المكعب عند نهاية مسافة النقل $= ٧$ قروش صاغ
وأن مسافة النقل المسموح تساوى ٢٠٠ مترا .
وأن نقل الأتربة لكل ٥٠ مترا زيادة عن النقل المسموح تتكلف $\frac{1}{2}$ قرش للمتر المكعب
فإذا رمزنا لمسافة النقل الزائد بالحرف ل مترا .
فإنه لكي يتساوى سعر حفر المتر المكعب ونقله لمسافة النقل الزائد مع نفقة استهلاك متر مكعب
عند نقطة الحفر واقتراض متر مكعب بدله عند حد النقل ينتج أن :

$$٧ + ٦ = \frac{1}{2} \times \frac{ل}{٥٠} + ٥$$

$$أى \frac{ل}{١٠٠} = ١٣ - ٥ = ٨$$

$$\therefore ل = ٨٠٠ \text{ مترا}$$

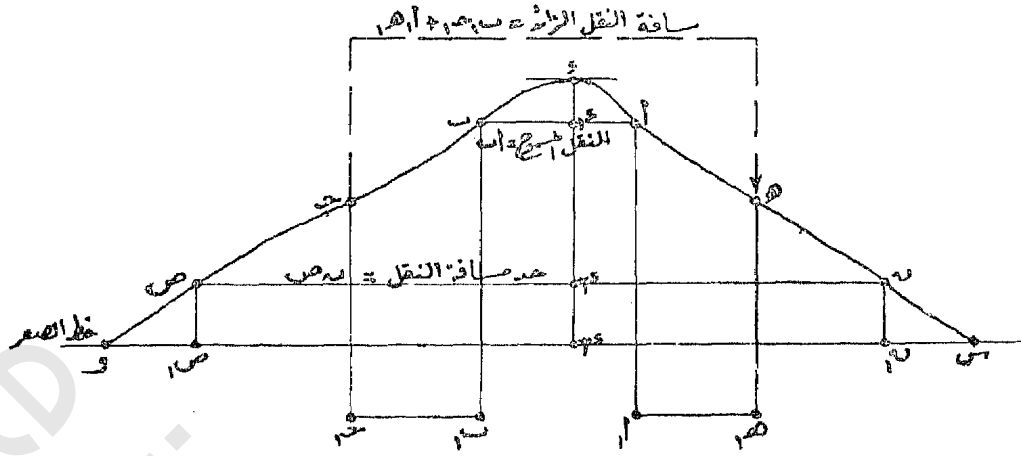
وتسكون مسافة النقل الكلية أى مسافة حد النقل $= ٨٠٠ + ٢٠٠ = ١٠٠٠$ مترا .
وعلى ذلك فكميات الحفر التى يظهر من منحنى التوزيع الكمية أنها تحتاج إلى نقل يزيد عن حد
النقل يجب استهلاكها واقتراض غيرها . ويوضح الاستهلاك على المنحنى الكمية إما بخرجة المنحنى
في المسافة بين موضع الاستهلاك والاقتراض موازيا لنفسه بمقدار كمية الاستهلاك أو الاقتراض أو بخرجة
خط الصفير موازيا لنفسه في ذلك الجزء بنفس المقدار . انظر شكل نمرة (١١١) .



شكل نمرة (١١١)

توزيع المادة :

لنأخذ مثلا منحنى التوزيع الكمية المبين في الشكل نمرة (١١٢) ولنفرض أن مسافة النقل المسموح
وحد مسافة النقل وغيرها من البيانات هى كما استنتج قبل .



شكل نمرة (١١٢)

إذا وقعنا الطول ٢٠٠ مترًا على ورقة شفافة وحركنا الورقة موازية لخط الصفر بحيث انطبقت نهايتا الخط $ا$ و $ب$ على المنحنى فإن $د$ يعبر عن كمية الحفر المأخوذة من الموقع $ب$ و $د$ لردمها في الموقع $ا$ بسعر النقل المسموح . أما الكميات قبل نقطة $ب$ فيمكن نقلها إلى ما بعد $ا$ بسعر يزيد عن سعر النقل المسموح .

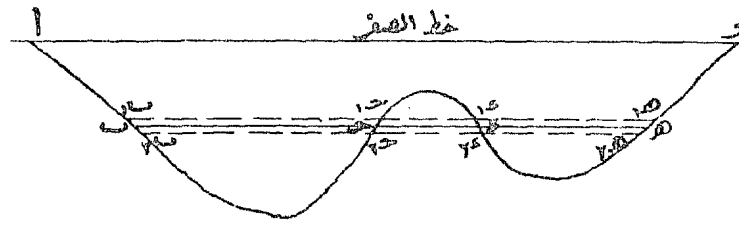
وإذا وقعنا حد مسافة النقل ١٠٠٠ مترًا على ورقة أخرى وحركنا الورقة موازية لخط الصفر بحيث انطبقت نهايتا الخط $هـ$ و $و$ على المنحنى فإن $د$ يعبر عن كمية الحفر المأخوذة من الموقع $و$ و $د$ لردمها في الموقع $هـ$. فإذا استنتجنا موقع مركز ثقل القطع $و$ و موقع مركز ثقل الجسر $ا$ و هما $ح$ و $ك$ على التوالي فإن البعد $ح$ مطروحاً منه مسافة النقل المسموح يساوى مسافة النقل الزائد التي نستطيع منها أن نحدد سعر حفر القطع $و$ و نقله إلى الموضع $ا$.

ولا يصح نقل جزء القطع و $و$ لردمه في الموضع $هـ$ و إلا تكلف ذلك سعراً يزيد عن سعر استهلاك المتر المكعب وقرض متر مكعب بدله عند موقع الردم . وعلى ذلك فيجب استهلاك كمية الحفر $د$ في الموقع و $و$ واقتراض كمية أخرى بدلها من الموقع $هـ$ و $د$ لردمها فيه . وإذن نخط الصفر الذي يطلق عليه أحياناً خط القاعدة يصبح و $و$ و $هـ$ و $د$.

ولايجاد موضع مركز ثقل القطع $و$ ب تقاس مساحة الشكل $ب$ و $ح$ ب $ا$ بالبلاينيتر وتقسّم على مقدار القطع التي هي $د$ فيكون الناتج هو بعد مركز الثقل $ح$ عن الخط الرأسى $ب$. وبالمثل يستنتج موضع $هـ$ مركز ثقل الجسر المعادل وذلك بالنسبة للخط الرأسى $ا$. ويمكن للسهولة اعتبار أن النقطتين $ح$ و $ك$ هما نقطتا نصف الكمية بدل نقطتا مركز الثقل .

بعض خواص المنحنى الكسوى :

(١) إذا كان لدينا منحنى كى $ا$ و انظر شكل نمرة (١١٣) اتزنت المادة فيه من الموضع $ا$ إلى



شكل نمرة (١١٣)

الموضع و . وكان البعد $ا$ و أطول من حد النقل فإنه إذا رسم خط مواز مثل $ب ح$ و $هـ$ بحيث كانت $ب ح + ح د = د هـ$ حد النقل فإن هذا يكون أنسب خطوط القاعدة من حيث توزيع السادة . ولا يثبت ذلك نفرض أن خط الصف $ب ح$ و $هـ$ ترزح إلى أعلا بمقدار متر مكعب واحد . ومعنى هذا أن المتر المكعب من الحفر عند $ح$ ينتقل إلى $ب$ مسافة النقل $ب ح$ والمتر المكعب من الحفر عند $هـ$ ينتقل إلى $د$ مسافة النقل $هـ د$. وتكون مسافة النقل في الحالتين تساوى $ب ح + ح د$.

ثم نفرض أن خط الصف $ب ح$ و $هـ$ ترزح إلى أسفل بمقدار متر مكعب . فيكون معنى هذا أن المتر المكعب من الحفر عند $ح$ ينتقل إلى $د$ مسافة النقل $ح د$ وعند $ب$ يستهلك متر مكعب وعند $هـ$ يقتصر متر مكعب آخر .

ولسكن استهلاك المتر المكعب واقتراض غيره يعادل سعر حد النقل . إذن النقل في هذه الحالة يساوى $ب ح + ح د$ حد النقل .

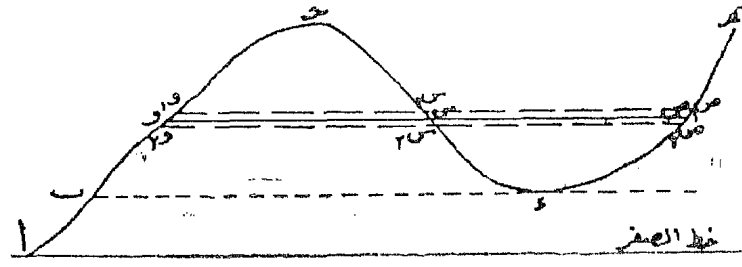
وحيث أن الفرض ينص على أن $ب ح + ح د = د هـ$ حد النقل إذن فكلا الطريقتين في التوزيع تأتي بنتيجة واحدة . وهناك إثبات آخر كما يأتي :

إذا ارتفع خط الصف مترا مكعباً كانت مسافة النقل $ب ح + ح د$ ، $هـ د$ ، $ب ح$ ، $د هـ$ ، $ب ح + ح د$ حد النقل أى أنه يكون من الأرخص أن نقترض مترا مكعباً عند الموقع $ب$ ونستهلك مترا مكعباً عند الموقع $هـ$ ، ثم ننقل مترا مكعباً من $ح$ إلى $د$.

وإذا انخفض خط الصف مترا مكعباً كانت مسافة النقل $ب ح + ح د$ ، $هـ د$ ، $ب ح$ ، $د هـ$ ، $ب ح + ح د$ حد النقل . أى أنه يكون من الأرخص أن ننقل مترا مكعباً من $ح$ إلى $ب$ وآخر من $هـ$ إلى $د$. وعلى ذلك فالخط $ب ح د هـ$ هو أنسب خطوط القاعدة .

(٢) الشكل نمرة (١١٤) يبين جزءاً من منحنى كى $ا ح د هـ$ يتكون من قطعين $ا ح$ و $ح د هـ$ بينهما الجسر $ح د$ وهو لا يستغنى إلا جانباً فقط من مادة الحفر في القطعين والمطلوب معرفة أنسب خطوط القاعدة لهذه الحالة .

إذا رسم الخط $ب د$ موازياً لخط الصف وماساً المنحنى في نقطة $د$ واعتبر هذا الخط أنه خط الاتزان فإن مسافة النقل المتوسطة لجزء المنحنى $ب د$ تتناسب مع مساحة هذا الجزء . ولسكن إذا رسم الخط



شكل نمرة (١١٤)

و س ص قاطعاً المنحنى في ثلاث نقط واعتبر خط اتزان فإن المساحتين و ح س و س و ص س و ص مقسومة على إحداثيتها تنتج مسافة نقل أقل في المجموع من المسافة الأولى لأن الشكل س و ص أصغر من الشكل ب و س و . فإذا رسم الخط و س ص بحيث كان و س = س ص فإن الخط بهذا الشكل يكون أنسب خطوط الاتزان . ولايضاح ذلك نقول إنه إذا رسم الخط مرتفعاً ارتفاعاً بسيطاً في الوضع و س_١ ص_١ كما هو مبين في الشكل فإن المساحة و ح س تقل بقدر أصغر مما تزداده المساحة س و ص وذلك لأن و س يصغر ف س ص يكبر . وبالمثل إذا رسم الخط و س ص في الوضع و س_٢ ص_٢ فإن المساحة و ح س تزداد بقدر أكبر مما تنقصه المساحة س و ص وذلك لأن و س يكبر ف س ص يصغر وعلى ذلك ففي كلا الوضعين تزداد المساحة وإذن تزداد مسافة النقل ويكون الوضع الأصح هو عندما ينصف الجزء الأوسط من المنحنى الكمي خط الاتزان .

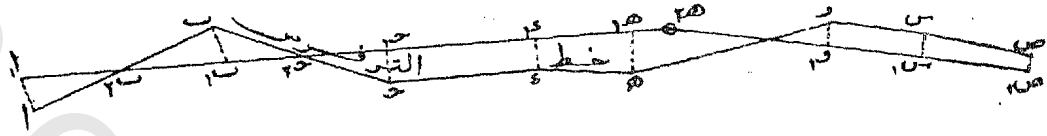
(٣) وبالمثل إذا التوى المنحنى الكمي أربع مرات فإن خط الاتزان الذي يعطى أقل مسافة للنقل هو الذي تكون مجموع مسافتيه في الجزئين الأول والثالث تساوى مجموع مسافتيه في الجزئين الثاني والرابع . هذا إذا كان هناك ما يمنع من عمل استهلاك واقتراض بين هذه الأجزاء . أما إذا سمح بعمل اقتراض واستهلاك فإن خط الاتزان في الجزئين الأول والثاني يرسم منفصلاً عنه في الجزئين الثالث والرابع ويرسم هذين بحيث ينصفهما المنحنى كل في جزئه فتؤول المسألة إلى الحالة السابقة في نمرة (٢) إنمّا يفصل الجزئين اقتراض أو استهلاك . وإذا كان جزءا خط الاتزان يتعارضان فالأوفق أن يعمل خط الاتزان واحداً .

وبدراسة المنحنى الكمي على ضوء ما سبق شرحه يمكننا توزيع مادة الحفر على أحسن وجه وأقل كلفة والمنحنى الكمي يعين المواضع التي يصلح عندها الاقتراض والاستهلاك إن كانت طبيعة الأرض تسمح بذلك ويهتدى إلى إجراء التحسينات في انحدارات الخط بل وفي موقعه أيضاً . ويحسن دائماً قبل الالتجاء إلى زيادة الانحدار أملاً في التحسين أن يعدل التخطيط أولاً فإن أتى بنتيجة كان ذلك أوفق .

توزيع الخط على الطبيعة :

بعد تحضير الخط على الخريطة الطبوغرافية وتحضير القطاع الطولي له مبيناً عليه الانحدارات وتحضير

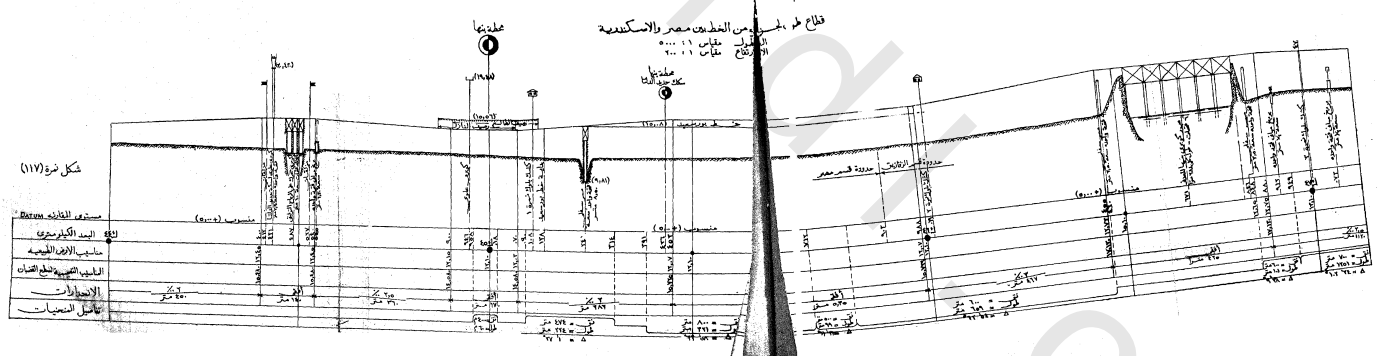
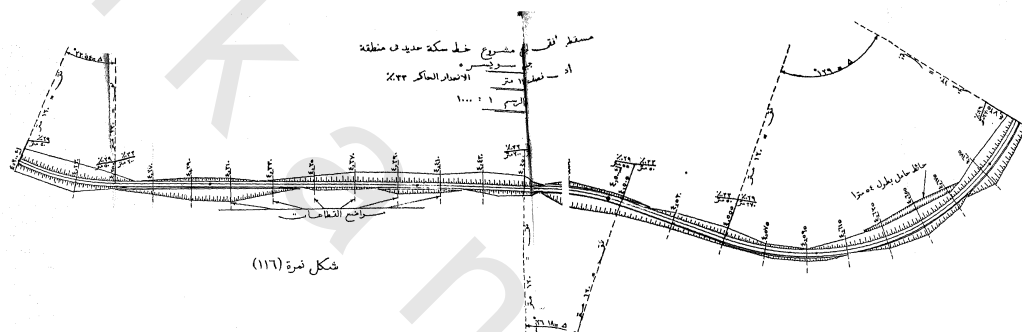
المنحنى الكمي يوقع الخط على الطبيعة وذلك بالاستعانة بخط التفرس . ولنفرض أن $ا ب ح د ... ص$ شكل نمرة (١١٥) يمثل جزءا من خط التفرس وأن محور الخط الحديدي مبين في ذلك الجزء بالخطين

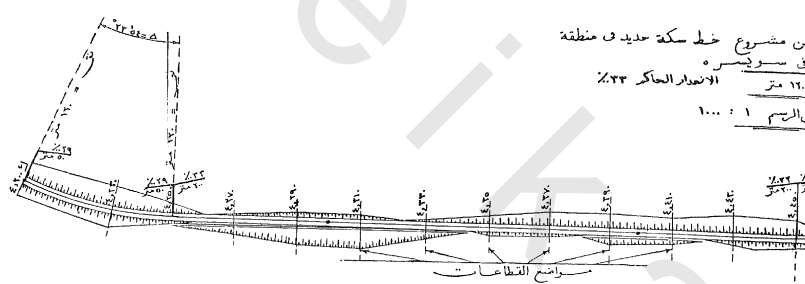


شكل نمرة (١١٥)

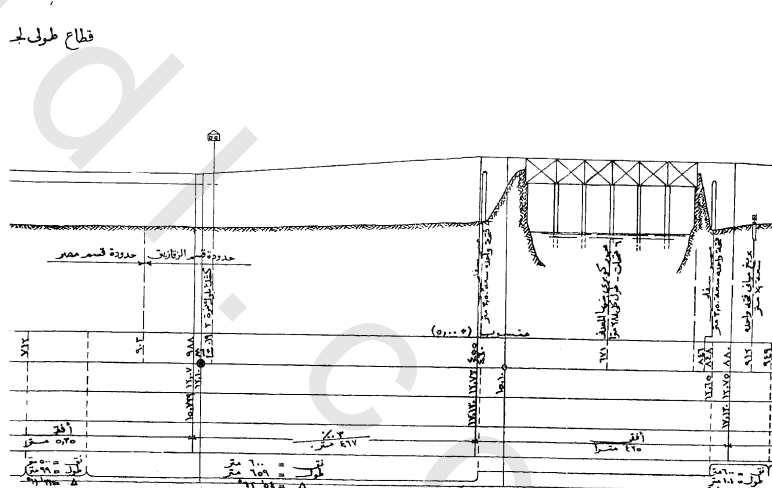
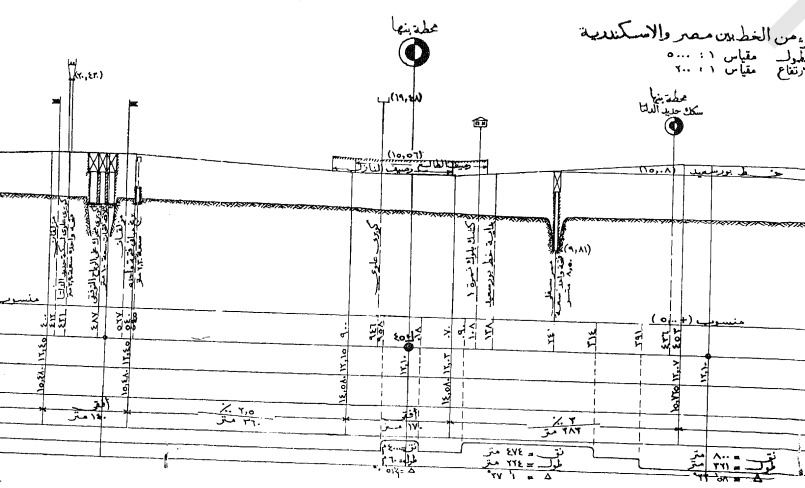
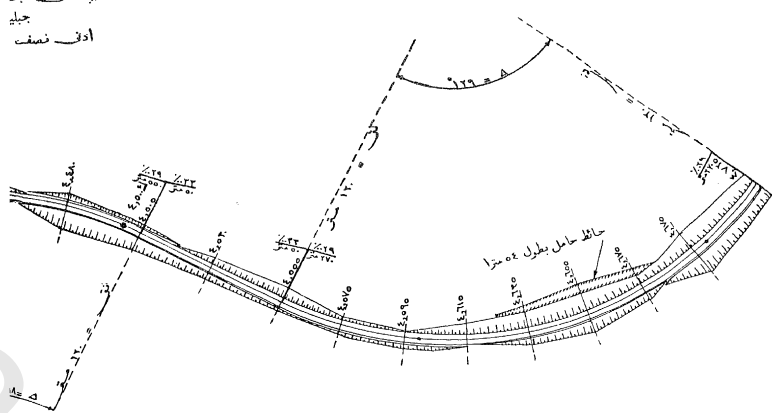
١ $ا ب ح هـ$ و $م$ و $ص$. فلتعيين هذين الخطين بالنسبة لخط التفرس تقاس من الخريطة مواقع نقط التقابل وهي $ب$ و $ح$ و $م$ وهكذا فإذا قيست الإحداثيات $ا$ و $ب$ و $ب$ و $ح$ و $ح$ و $م$ و $م$ و $ص$ و $ص$ و $س$ و $س$ و $و$ و $و$ و $ز$ و $ز$ و $ح$ و $ح$ و $ط$ و $ط$ و $ي$ و $ي$ و $ك$ و $ك$ و $ل$ و $ل$ و $م$ و $م$ و $ن$ و $ن$ و $س$ و $س$ و $ع$ و $ع$ و $ف$ و $ف$ و $ق$ و $ق$ و $ص$ و $ص$. فإن لم تقع انتخاب خط متوسط بينهما ليعبر عن الخط $ا ب ح هـ$ وكذلك الحال في الخط $م و ص$. وتعيين تقسط الانحراف مثل $هـ$ و $م$ بتقابل خطي النظر للمستقيمين المتقاطعين $ا هـ$ و $م$ و $ص$. وتوقع هذه على الطبيعة بوتر صريح مقاسه ٥ سم أو ٦ سم يدق عليه مسبار في ملتقى خطي النظر . ثم بعد ذلك تقاس الخطوط على الطبيعة لتعيين كيلومتران نقط الانحراف ثم تقاس زوايا الانحراف بالشيودوليت . وبمعرفة زاوية الانحراف ونصف قطر المنحنى يمكننا تعيين نقط بداية المنحنى على الطبيعة وكذا نهايته وذلك بدق أوتاد بمسامير كالسابق ذكرها ويميزها عنها وتدان صغيران يدقان بميل يشير إلى الوند الأصلي وعلى بعد ١٥ سم منه . بعد ذلك تدق أوتاد متوسطة على أبعاد $٢٥ - ٣٠$ مترا في المستقيمتين $ا - ٥ - ١٠$ مترا في المنحنيات فان وافق التوقيع على الطبيعة عند المنحنيات التخطيط على الخريطة الطبوغرافية كان بها وإلا عدل التخطيط لي مطابق التوقيع ثم تقاس مناسب الخط الموقع برصد الأوتاد وذلك من أجل رسم القطاع الطولي النهائي . ويبين على هذا القطاع خط الأساس وانحدراته وتؤخذ مناسب القطاعات العرضية عند الأوتاد وتعديل إن كان هناك داع للتعديل ويعمل المنحنى الكمي أيضاً . وتعمل في أثناء ذلك الثقوب في القطوع لمعرفة نوع مادتها ويهش القطاع الطولي والقطاعات العرضية في مواقع الحفر بما يدل على مادتها إذ سعر الحفر يختلف باختلاف مادة القطع .

بعد ذلك تحدد أملاك الأفراد على جانبي الخط بكتابة أسمائهم كل في جزئه وتمسح الأنهر والمجاري المائية الأخرى التي يمر عليها الخط وكذا الطرق مسجماً دقيقاً وتوضح على الخريطة . ويجب في هذه الأثناء أن تحدد أشكال الكبارى وفتحاتها ومقاساتها وكذا مناسب الفيضان والتجاريق والبراجح ومناسبتها إلى غير ذلك من الأعمال الصناعية لإمكان عمل المقايسات لتحديد تكاليفها . ثم تبين الجسور





شكل نمرة (١١٦)



والقطوع على الخريطة الطبوغرافية وكذا خطوط حرم السكة وذلك بالاستعانة بقطاعات الجسور والقطوع وتحدد كذلك مواقع الاقتراض والاستهلاك . وتلون القطوع في العادة باللون البني والجسور باللون الأخضر . ويجب أن تشمل الرسومات النهائية للمشروع ما يأتي :

(١) خريطة طبوغرافية عامة مقياس ١ : ٢٠٠٠٠ أو ١ : ٤٥٠٠٠ مبين عليها محور الطريق والكيلاو متراج ومواقع المحطات .

(٢) خريطة طبوغرافية كنتورية مفصلة مقياس ١ : ٢٠٠٠ أو ١ : ٥٠٠٠ مبين بها جميع تفاصيل الخط وبياناته كما وضع قبلا وقد تعمل بمقياس ١ : ١٠٠٠ في بعض الأحيان انظر شكل نمرة (١١٦) .

(٣) قطاع طولي للخط مقياس ١ : ٢٠٠٠ أو ١ : ٥٠٠٠ للطول ١ : ٢٠٠ : ٦ للارتفاعات مبين عليه التفاصيل التي ذكرت قبلا شكل نمرة (١١٧) .

(٤) قطاعات عرضية مقياس ١ : ١٠٠ أو ١ : ٢٠٠ بالطريقة التي وضحت قبلا .

(٥) المنحنى الكمي وتوزيع المادة ويحسن أن يرسم فوق القطاع الطولي وبمقياسه طولاً أما لإحداثياته فلائى مقياس مناسب .

محور الخط فوق سطح الأساس :

وعند ما تم إقامة الجسور وإعداد القطوع يقع محور الخط فوق سطح الأساس أيضاً وذلك بنفس الكيفية التي اتبعت في توقيع الخط على سطح الأرض أو بمعنى آخر تنقل الأوتاد من وضعها على الأرض الأصلية إلى الوضع الجديد فوق سطح الأساس . ثم تهذب المنحنيات بتوقيع محاور منحنيات الانتقال ومحاور الدوائر المزحزة وذلك بأوتاد تدق على بعد خمسة أمتار من بعضها في الأولى ومن خمسة أمتار إلى عشرة في الثانية .